

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٤٦

الأربعاء، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بريارا وودوارد
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-22845 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ السيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة علا الأغبري، المؤسسة المشاركة والرئيسة التنفيذية لمؤسسة شباب سبأ للتنمية والوسيلة المحلية في مدينة تعز.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين اليوم - نتذكر مذكرة مجلس الأمن الأخيرة التي قدمها الرئيس (S/2017/507) بشأن أساليب عمله - أود أن أشجع جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وبهذه الروح، نشجع مقدمي الإحاطات كذلك على أن تقتصر ملاحظاتهم الأولية على سبع إلى عشر دقائق. كما نشجع الجميع على ارتداء الكمامة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بالبيانات.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أرحب بالأعضاء المنتخبين حديثاً في مجلس الأمن. وأتطلع إلى التعاون الوثيق معهم، كما هو الحال مع جميع أعضاء المجلس الآخرين.

يبدأ عام ٢٠٢٢ بداية صعبة. فقد تسارع التصعيد العسكري الذي وصفته هنا في المجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.8929) مع إصرار الأطراف على الخيارات العسكرية. وبعد مرور سبع سنوات على درب الحرب، يبدو أن الاعتقاد السائد لجميع الأطراف المتحاربة هو أن إلحاق ضرر كاف بالآخر سيجبره على الخضوع. غير أنه لا يمكن إيجاد حل مستدام طويل الأجل في ساحة المعركة. ولذلك سأواصل التأكيد على أنه يمكن للأطراف المتحاربة، بل وينبغي لها، أن تتحاور حتى وإن لم تكن مستعدة للتخلي عن أسلحتها.

وقبل أن أنتقل إلى مهمني الأساسية المتمثلة في إيجاد طريقة لإجراء محادثات سياسية لإنهاء النزاع بشكل مستدام، أجد أنني مضطر لتسليط الضوء على بعض التصعيدات العسكرية في الأسابيع الأخيرة، والتي كانت من بين أسوأ ما شهدناه في اليمن منذ سنوات والتي تزهق بشكل متزايد أرواح المدنيين.

لا تزال جماعة أنصار الله مصممة على مواصلة هجومها على مأرب، ويتجدد القتال في شبوة حيث استولى أنصار الله على ثلاث مناطق. وقد شهدنا زيادة في الغارات الجوية، ليس حول الخطوط الأمامية وحسب بل أيضاً في صنعاء، بما في ذلك على المناطق السكنية. وازدادت الغارات الجوية والقصف في تعز، ولا يزال القتال مستمراً في جنوب الحديدة. وبالمثل، ازدادت الهجمات على المملكة العربية السعودية أيضاً. وقد أدت كل تلك الأحداث إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية.

وإلى جانب دعواتي المتكررة إلى خفض التصعيد وضبط النفس، أكرر أيضاً مناشدتي الأطراف المتحاربة احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والوفاء بها، والتي تشمل حماية المدنيين والأعيان المحمية. كما أدعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الطابع المدني للبنى التحتية العمومية.

ويبدو أننا ندخل مرة أخرى في دورة تصعيدية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمدنيين وعلى الأفاق المباشرة للسلام. إنني قلق من أن المعارك يمكن أن تحتدم

الشديد لإغلاق الطرق ونقاط التفتيش على السكان. وبالمثل، فكون أن إغلاق مطار صنعاء قد منع اليمنيين في الشمال من السفر، بما في ذلك التماس الرعاية الطبية المنقذة للحياة في الخارج لمدة ست سنوات تقريباً، أمر لا يمكن تحمله.

وكما سيوضح الأمين العام المساعد بالإنابة راجاسينغام، فإن التحديات المتعددة الطبقات المحيطة بعمليات مطار صنعاء لها أيضاً آثار خطيرة على عمليات الأمم المتحدة. وتقع على عاتق القادة اليمنيين والإقليميين والدوليين مسؤولية معالجة هذه المسائل من أجل جميع السكان اليمنيين. لقد عانوا بما فيه الكفاية من تلك القيود.

ومن بين السكان الذين يعانون كثيراً من هذه القيود النساء اليمنيات. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها النساء، ما زلن يستبعدن عموماً من اتخاذ القرارات في الحرب والسلام. وسيواصل مكتبي عقد مشاورات مع القيادات النسائية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فهؤلاء النساء المتنوعات يشاركن جميعاً بنشاط في الحفاظ على الحياة وتحسينها بطرق مختلفة، من دعم أسرهن ومجتمعاتهن المحلية إلى العمل من أجل السلام أو تقديم خدمات وبيع قيمة. وللأسف، يتعرض الكثير منهن للمضايقة والاستهداف بسبب عملهن، ولذلك أحث جميع الجهات الفاعلة على احترام حقوق وعمل الجهات الفاعلة النسائية في مجال السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. وأرحب بتركيز رئاسة المجلس على الخطة المهمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولكننا جميعاً بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد.

وبينما تطرح التطورات على أرض الواقع تحديات كبيرة لجهود السلام، فإن عملي مستمر على الطريق الذي حددته من قبل في المجلس. لقد استكشفت سبلاً ملموسة لمعالجة الأولويات المعلنة لأطراف لبدء وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد من أجل إنهاء القتال. وللأسف، ولكن ليس من المستغرب أن الجهود واجهت نفس العقبات التي أعاقت جهوداً مماثلة في الماضي، أي خلافات الأطراف حول التسلسل، والأولويات المتنافسة، وانعدام الثقة.

على طول جبهات أخرى. كما أن استيلاء جماعة أنصار الله مؤخراً على سفينة ترفع العلم الإماراتي هو أمر آخر يبعث على القلق. وبالإضافة إلى ذلك، يؤسفني أن أعرب مرة أخرى عن قلقي إزاء استمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة في صنعاء ومأرب. ينبغي أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول الفوري إلى هؤلاء الموظفين وأن تزود بمعلومات رسمية عن عمليات الاعتقال.

ومع تزايد وتيرة الحرب، يمكن أن تتفاقم القيود الصارمة بالفعل المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع إلى البلد وفي داخله. إن الاتهامات بعسكرة موانئ الحديدة مثيرة للقلق، والتهديدات بمهاجمتها مثيرة للقلق بنفس القدر، نظراً لأن تلك الموانئ هي شريان الحياة لكثير من اليمنيين. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة برصد الحالة في الموانئ عن كثب وقد طلبت، كجزء من ولايتها، إجراء تفتيش. وفي أعقاب انسحاب القوات المشتركة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تواصل البعثة إشراك الأطراف والمتحاورين الآخرين بشأن سبيل المضي قدماً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين اللواء مايكل بيرري رئيساً جديداً للبعثة. إن تعيينه يتيح فرصة للبناء على تلك الجهود، ومعالجة شواغل الطرفين، ودفع اتفاق الحديدة قدماً في هذا السياق المتغير.

وأود أن أكرر التأكيد على أن القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص تشكل تحدياً في جميع أنحاء اليمن. إن استمرار فرض إغلاق الطرق ونقاط التفتيش في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن العوائق التي تحول دون الواردات والتوزيع المحلي للسلع الضرورية للمدنيين، بما في ذلك الوقود، يضر بالسكان بطرق لا مبرر لها. وفي هذا الصدد، يساورني القلق لأن آخر موافقة على دخول ناقلة نفط كانت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وكما هو الحال دائماً، سيكون المدنيون اليمنيون أكثر المتضررين من نقص الوقود.

ويسرني أن السيدة علا الأغبري ستقدم إحاطة إلى المجلس اليوم. وكما سبق أن أبلغت المجلس، كنت في مدينة تعز، مسقط رأس السيدة الأغبري، في تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك، شهدت بشكل مباشر الأثر

لوضع اليمن على مسار مختلف بشكل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني على اقتناع بأنه لكي نتاح لنا فرصة كسر الحلقة، نحتاج إلى إنشاء عملية سياسية شاملة للجميع ومدعومة دولياً يمكن أن توفر أساساً صالحاً للسلام.

وبينما اجتمع وأتساور مع اليمنيين بشأن الطريق إلى الأمام، سيظل الدعم الواضح والمتسق من المجلس والدول الأعضاء، وخاصة دول المنطقة، حيويًا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (تكلم بالإنكليزية): كنت آمل أن أرف بعض الأخبار السارة في بداية العام الجديد. وللأسف، فإن التطورات التي وقعت مؤخرًا لا تبعث فينا أو في شعب اليمن الكثير من التفاؤل.

واليوم أريد أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، الخسائر المدنية للأزمة، وخاصة ما تتكبده النساء والفتيات؛ ثانياً، القيود التي تحد من العملية الإنسانية؛ وثالثاً، كيف يمكننا تقديم استجابة أكثر فعالية وشمولاً للجميع، بما في ذلك عن طريق تعزيز الاقتصاد للحد من احتياجات الناس.

فلنبدأ بتأثير الأزمة على المدنيين. منذ إحاطتنا السابقة (انظر S/PV.8929)، استمر القتال العنيف على طول عشرات الخطوط الأمامية. وأدت الاشتباكات التي وقعت في الجوف ومأرب وشبوة إلى نزوح أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص خلال الشهر الماضي. كما تجددت الأعمال العدائية في البيضاء، في حين تصاعدت الغارات الجوية في صنعاء وأجزاء أخرى من البلد. ولا يزال الإبلاغ عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين بمعدلات مثيرة للقلق. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أفيد بأن ٣٥٨ مدنياً قتلوا أو جرحوا كنتيجة مباشرة للأعمال العدائية - وهي أعلى نسبة منذ ثلاث سنوات. وأحدث مرة أخرى جميع الأطراف على أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية، كما يقتضي القانون الدولي الإنساني.

وما زلت مقتنعا بأن جزءاً من التحدي يكمن في أن الشروط المسبقة للأطراف ترتبط بمسائل سياسية وإدارية أوسع نطاقاً. وعلى هذا النحو، من الضروري إيجاد حل سياسي شامل لتحقيق نتائج مستدامة. وسيتطلب ذلك إجراء مناقشات صعبة مع الأطراف المتحاربة وفيما بينها ومن تم استبعادهم خلال الحرب. ومع ذلك، سأواصل استكشاف خيارات لتسريع خفض التصعيد، إذا كانت الأطراف مستعدة لمتابعة تلك الخيارات ومتى حدث ذلك.

ما برحت أركز على تطوير نهج شامل وجامع متعدد المسارات يغطي المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية. وسيهدف الإطار إلى تيسير إحراز تقدم تدريجي في تلك المجالات المختلفة بالتوازي. وستوجه العملية الشاملة نحو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وفي الفترة المقبلة، أعترز تعميق المشاورات، مع أطراف النزاع ومع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة اليمنيين، لتحديد ووضع الأولويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاج إلى معالجة في كل مجال من المجالات الثلاثة. وبما أنه يزداد تمزق البلد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، يجب دعم اليمنيين في عكس المسار من خلال عملية جادة ومستدامة ومنظمة يدعمها المجتمع الدولي.

لقد مرت فترة أطول مما ينبغي بدون عملية سياسية يمكن أن تنتج خيارات لتحسين الظروف الفورية ويمكن أن تمهد الطريق لتسوية واقعية ودائمة. والمشاورات معي ومع مكثي هي بداية، ولكنها لن تكون كافية لتسوية النزاع. وفي نهاية المطاف، سيحتاج اليمنيون الذين تتعارض وجهات نظرهم إلى الاجتماع لمناقشة الحلول وتحديد مستقبلهم المشترك.

وإنني أدرك تمام الإدراك السياق السياسي والعسكري الذي يحاول مكثي أن يبدأ فيه عملية سياسية. إن الحرب في اليمن، على غرار العديد من الحروب الأخرى، مليئة بالفرص الضائعة المدفوعة جزئياً بالمقاتلين المتأرجحين بين شعورهم بأنهم أضعف من أن يستغلوها أو أقوى بكثير من أن يقبلوا بالتسوية. ومن الضروري توفر الإرادة السياسية الحقيقية والقيادة المسؤولة والالتزام بمصالح جميع السكان

ونتوقع أن تحتاج عملية المعونة هذا العام إلى ما يقرب من المبلغ الذي كانت تحتاج إليه في العام الماضي - حوالي ٣,٩ مليارات دولار - لمساعدة ١٦ مليون شخص. والتقييمات على الصعيد الوطني جارية على قدم وساق لتقديم أدلة لاستجابة لعام ٢٠٢٢. وأدعو جميع المانحين إلى المحافظة على دعمهم هذا العام، بل وزيادته إن أمكن. ولكن التمويل ليس بالفيء الوحيد. إذ لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والأمن يشكلان أيضا تحديات. ولا تزال هناك عوائق بيروقراطية تشمل تأخيرات كبيرة في الموافقة على مشاريع المعونة، وإصدار تأشيرات الدخول للموظفين، وتيسير التنقل. واستيراد المعدات اللازمة أصعب مما ينبغي.

كما أن محاولات التدخل المنتشرة - ومعظمها من قبل السلطات المحلية في مناطق حركة أنصار الله - وتشمل الجهود الرامية إلى تغيير قوائم المستفيدين أو تحديد المواقع الجغرافية أو التأثير على اختيار الشركاء. ويمكن أن يؤثر الكثير من هذه القيود تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات. فبرامج الحماية، على سبيل المثال، تواجه تحديات صعبة جدا. وتواجه العاملات في المجال الإنساني أيضا قيودا تحد من حركتهن وتؤثر على مشاركتهن في الاستجابة. كما استمرت التحديات الأمنية.

وعلى الرغم من التأكيدات التي تفيد بعكس ذلك، لم تتح سلطات حركة أنصار الله إمكانية الوصول إلى موظفي الأمم المتحدة المحتجزين في صنعاء في نوفمبر/تشرين الثاني. ويجري الترتيب حاليا مع مسؤولين حكوميين إمكانية الوصول إلى عامل ثالث محتجز من عمال الأمم المتحدة كان قد أُلقي القبض عليه في مأرب في كانون الأول/ديسمبر. وسنلقي المجلس على علم بتطور تلك الحالات، ونجدد دعوتنا إلى الاحترام الكامل لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

كما أود أن أؤكد من جديد على الأهمية المركزية للمرور الآمن والمتوقع إلى اليمن ومنها، سواء بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني أو الإمدادات الإنسانية، وكذلك بالنسبة للواردات التجارية التي يحتاج إليها اليمنيون للبقاء على قيد الحياة. وفي ١٩ ديسمبر/

وكما أبلغنا مرات عديدة، فإن الحرب تسبب أيضا الجوع والتشريد والانهيار الاقتصادي وتدهور الخدمات الأساسية. وكما هو الحال في العديد من الأزمات، تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر. حتى قبل النزاع، كان اليمن يحتل باستمرار مرتبة متدنية أو قريبة من أسفل المؤشرات العالمية للمساواة بين الجنسين، لكن الحرب جعلت الوضع أسوأ بكثير بالنسبة للنساء والفتيات. ويتجلى ذلك بطرق عديدة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحقوق الأساسية، مثل حرية التنقل، وانخفاض فرص الحصول على التعليم، وارتفاع معدلات الأمية والفقر.

والحصول على الرعاية الصحية محدود كثيرا، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص العاملات في مجال الرعاية الصحية في مناطق النزاع والمسافات الطويلة إلى المرافق الصحية. والحصول على الرعاية الصحية الإنجابية محفوف بالمخاطر بوجه خاص، حيث تموت امرأة واحدة كل ساعتين أثناء الولادة لأسباب يمكن الوقاية منها تماما تقريبا. كما ازدادت مخاطر التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، مع تعرض بعض الفئات للخطر بشكل خاص، بما في ذلك المشردون أو الفقراء أو ذوو الإعاقة أو الذين هم جزء من فئة المهمشين. وبينما يكافح الناس من أجل البقاء، تزداد دوائر العمل الإنساني كل ما في وسعها للمساعدة. وفي عام ٢٠٢١، ساعدت وكالات المعونة أكثر من ١١ مليون شخص كل شهر، ولكن هذا العمل يتعرض باستمرار للإعاقة لأسباب يمكن تجنبها تماما.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية. تواجه الاستجابة الإنسانية في اليمن قيودا كثيرة جدا. وأكبر عائق في الوقت الحالي هو التمويل. وقد تم تمويل خطة الاستجابة للعام الماضي بنسبة ٥٨ في المائة، مما يجعله النداء الخاص باليمن الأقل تمويلا منذ عام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن تخفيضات في المساعدات الغذائية لـ ٨ ملايين شخص، بسبب نقص التمويل. كما اضطرت برامج حيوية أخرى، بما في ذلك خدمات المياه والحماية والصحة الإنجابية، إلى تقليص حجمها أو إغلاقها في الأسابيع الأخيرة بسبب نقص الأموال.

لكن المساعدات الإنسانية - مهما كانت فعالة أو شاملة للجميع - لا يمكنها بمفردها حل الأزمة في اليمن. وكما قلت من قبل، فإن الانهيار الاقتصادي، الذي تسارع بسبب النزاع، هو المحرك الأكبر لاحتياجات الناس. إن الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة يضع وسيلة لتعزيز الاقتصاد وتحقيق تحسينات دائمة في حياة الناس في الوقت الراهن. ويتطلب ذلك مزيجا من الالتزامات المالية والسياسية التي يمكن أن تقلل معا بسرعة من حجم الاحتياجات الإنسانية.

وتشمل تلك الالتزامات استئناف ضخ النقد الأجنبي عن طريق المصرف المركزي. وقد نجحت عمليات ضخ النقد الأجنبي في الماضي، وهي ملحة جدا الآن لحماية الانتعاش الجزئي الأخير والهش في سعر صرف الريال اليمني. وكما يعلم الأعضاء، فإن سعر الصرف هو مفتاح قدرة الناس على تحمل تكاليف الغذاء والسلع الأساسية الأخرى، التي يجب استيرادها كلها تقريبا.

وتشمل تلك الالتزامات أيضا اتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة لرفع القيود المفروضة على الواردات واستخدام إيرادات الاستيراد لدفع تكاليف الخدمات الأساسية التي تقدمها المؤسسات العامة. وهذا أيضا سيساعد على خفض الأسعار وتحسين حياة الناس. ويجب علينا أيضا أن نفعل المزيد لتعزيز سبل العيش وتنمية المهارات والخدمات المالية. وتكتسي كفالة وصول المرأة إلى هذه الأنواع من البرامج أهمية بالغة من أجل زيادة دخل الأسرة وتحسين الأمن الغذائي وخفض الاحتياجات.

ولكن التغيير الأكثر تحولا لن يأتي إلا بإنهاء القتال الذي يدعمه اتفاق سلام دائم وعادل. وهذا ما يريده اليمنيون قبل كل شيء آخر، وأنا أؤيد بقوة كل ما يقوم به المبعوث الخاص لمساعدتهم على تحقيق ذلك.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد غرونبرغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الأغبري.

السيدة الأغبري: سيدتي الرئيسة، في البداية أود أن أشكر حكومة النرويج على إتاحة الفرصة لي لأقدم هذه الإحاطة بالنيابة

كانون الأول، أوقفت سلطات حركة أنصار الله رحلاتها الإنسانية عبر مطار صنعاء، متذرعة بمشاكل فنية تتعلق بمعدات اتصالات المطار. واستؤنفت الرحلات الجوية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وهذه الأنواع من الاضطرابات تهدد بتقويض عملية المعونة وسلامة الموظفين. وأدعو سلطات حركة أنصار الله إلى تجنب إلغاء الرحلات الجوية من جانب واحد في المستقبل. كما أطلب إلى الحكومة أن تأذن باستيراد معدات لإصلاح البنية التحتية المهترئة للاتصالات في مطار صنعاء.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، أود أن أشير إلى أن استمرار تشغيل جميع نقاط الدخول للبضائع الإنسانية والواردات التجارية، بما في ذلك ميناء الحديدة، لا يزال أمرا حاسما لمنع المزيد من المعاناة وتفاقم الاحتياجات الإنسانية.

وفيما يتعلق بناقلة النفط "صافر"، أود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة تواصل إشراك جميع أصحاب المصلحة لإيجاد حل عملي ويمكن تنفيذه. ويدرك الجميع الخطر الجسيم الذي تشكله ناقلات النفط، ونقدر المشاركة البناءة التي قامت بها الأطراف والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين مؤخرا بشأن تلك المسألة الهامة.

وتركز نقطتي الأخيرة على ما يمكننا القيام به، إلى جانب زيادة التمويل وتحسين فرص الحصول على المساعدات، لتعزيز عملية المعونة والحد من معاناة الناس. إن تحسين طريقة عمل وكالات الإغاثة هو أحد الوسائل التي يمكن البدء بها. ويجري حاليا تقييم مشترك بين الوكالات للاستجابة الإنسانية في اليمن. ويشكل التقييم فرصة هامة، ويجري إدماج النتائج الأولية في خطة الاستجابة لعام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تتوفر النتائج النهائية في آذار/مارس.

وأحد المجالات التي نسعى بالفعل إلى تحسينها هو إيجاد استجابة أكثر شمولاً للجميع. وهذا يعني، في جملة أمور، تهيئة بيئة أكثر تمكينا للنساء والفتيات، وتعزيز تكافؤ الجنسين بين موظفينا، ودعم المزيد من الاستثمارات في البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويعني أيضا إسماع أصوات النساء على جميع المستويات. وجلسة اليوم مثال جيد على ذلك النهج، لذلك يسرني جدا أنني أنا والسيدة الأغبري نتكلم أمامكم.

هذه الجهود التي يبذلها الشباب والنساء بشكل يومي على أرض الواقع لو تم توقفنا عن عملها لتفاقمت المشاكل أكثر وأكثر ولفقدنا الكثير من أصدقائنا وأحبائنا في الحرب. هذه الجهود التي لا تسلط عليها أضواء الإعلام المهتمة فقط بالحرب والدمار في اليمن تثبت بأن الشباب والنساء والمجتمع المدني في اليمن قادر على المشاركة في عملية بناء السلام. لذلك، فهو بحاجة لدعم المجتمع الدولي لتعظيم هذه النتائج والآثار. وهذه ستكون هي الخطوة الصحيحة في طريق تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٠٥٠ (٢٠١٢).

أنا من مدينة تعز قطعت مسافة في الطريق البري إلى الجنوب تزيد عن ١٢٠ كيلومترا في الوصول إليكم هنا خلال ثماني ساعات كاملة لتقديم هذه الإحاطة. وهي رحلة كان يمكن أن تستغرق وقتا أقل لولا إغلاق الطرق الرئيسية.

مررت بطرق وعرة ومسالك جبلية خطيرة تنقطع بصورة مستمرة بسبب حوادث المركبات وشاحنات النقل الثقيلة أو بسبب السيول والانزلاقات الصخرية في مواسم الأمطار وكلها حوادث غالبا ما تخلف ضحايا في أوساط المدنيين.

أما عن الحديث عن الطريق الآخر شرق المدينة - اعتاد الكثير من المواطنين في تعز قبل الحرب أن ينتقلوا من طرف المدينة إلى طرفها الآخر في مدة لا تتجاوز عشر دقائق - أما اليوم فقد أغلقت هذه الطرق الرئيسية، وأصبحنا نحتاج إلى ست ساعات على الأقل لنصل. وهذه الطرق الفرعية البديلة أصبحت تمثل رحلة موت حقيقية، في وجه كل من يمر بها من القوافل التجارية وطواقم العمل الإنسانية والمسافرين والمرضى والطلاب والعمال الذين يعملون في مرافق تقع في طرف المدينة وبيوتهم في الطرف الآخر منها؛ وهذا ما يجعل لون الحياة حالكا ويضيف إلى حياة الناس القاسية عذابات أشد قسوة.

وحول تعز إلى مدينة طاردة مع خروج الكفاءات الطبية ورؤوس الأموال الكبيرة وحتى المنظمات الدولية والمحلية التي نقلت مراكز عملها إلى مدينتي صنعاء وعدن وتركت هذه المدينة تموت أكثر منذ سبع سنوات.

عن مؤسسة شباب سبأ للتنمية، وهي مؤسسة محلية يقودها الشباب، وأعمل من خلالها مع الكثير من الشباب والنساء من أجل تحقيق الأمن والسلام في بلدي اليمن المنكوب بالحرب منذ أكثر من سبع سنوات. أنا علا الأغبري، شابة من اليمن ومثلي آلاف الشباب والنساء اليمنيين الموجودين على الأرض وغير المؤمنين من القذائف والضربات الجوية، ولكننا نصر كل يوم على الاستمرار والعمل من أجل تعزيز التعايش المجتمعي وتحقيق الأمن والسلام في اليمن.

وأنا هنا لأقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن جهدنا كشباب ونساء في عملية بناء السلام في اليمن وعلى الوضع في مدينتي، مدينة عز، وعن جهودنا في الوساطات المحلية كنساء وشباب، التي نقوم بها وتحث تغييرا في حياة السكان المحليين الذين تشتد معاناتهم بدون أي داع أو إسناد من أي جهة.

من خلال مؤسسة شباب سبأ، ولإيماننا بأهمية دور الشباب والنساء في حل النزاعات المجتمعية، وبسبب ضعف أداء السلطات المحلية بسبب الحرب، قمنا بتكوين مجالس مجتمعية تعمل على حل النزاعات بين الأهالي بشكل يومي.

واليوم، أصبحت هذه المجالس الشبابية من المرجعيات المهمة التي يعود لها الأهالي في حل النزاعات والتخفيف من حدة التوترات، لكن دورنا كشباب لا يقتصر فقط على العمل في المستوى المحلي، يتعداه لآمال وتطلعات للعمل على المستوى الوطني والمشاركة في مفاوضات السلام التي تتم بين أطراف الحرب المسلحة. لذلك وفي هذا الصدد، قمنا مؤخرا وبالتعاون مع العديد من المنظمات والتكتلات الشبابية من مختلف المناطق اليمنية بتكوين مجموعة دعم شبابية. وتهدف هذه المجموعة بشكل أساسي إلى الدفع بأصوات الشباب على المستوى الوطني من خلال الضغط لتكوين مجلس استشاري شبابي يعمل مع مكتب المبعوث الأممي لليمن لتصل رؤى الشباب إلى طاولة المفاوضات.

وعملنا هذا نابع من إيماننا بأن مفاوضات السلام حول الوطن الكبير لا يجب أن تقتصر على أطراف الحرب المسلحة، وإنما يجب أن تشمل الجماعات غير المسلحة كالشباب والنساء والمجتمع المدني.

أولاً، التأكيد على المشاركة الفاعلة للشباب والنساء والمجتمع المدني المعبرة عن مصالح الغالبية العظمى في اليمن من خلال تكوين غرفة لدعم المجتمع المدني ومجلس استشاري شبابي للتشاور والتنسيق مع مكتب المبعوث الأممي.

ثانياً، العمل على زيادة الدعم الموجه للمنظمات المدنية التي يقودها الشباب والنساء وتمكينهم ببرامج تمكين حقيقية في مجال بناء السلام.

ثالثاً، التركيز على دعم النساء الشابات لأن هذه الفئة ليست مشمولة بصورة واضحة وملموسة لا في فئة الشباب الذكور ولا في فئة النساء التي يتوجه لهم الدعم الدولي حالياً.

رابعاً، توجيه الدعم لانعقاد لجنة "تفاهات حول تعز" والتي هي إحدى مخرجات اتفاق ستوكهولم في العام ٢٠١٨ بحيث تتوسع لتشمل المجتمع المدني العامل في الوساطة.

خامساً، وجود نقطة اتصال بين الوسطاء المحليين ومكتب المبعوث الأممي لليمن.

وأخيراً، أمل أن تكون تعز ببعديها الإنساني والسياسي حاضرة على جدول أعمال الفاعلين الدوليين مستقبلاً، لما يمكن أن تضيفه من مداخل لحلحلة ملف الأزمة اليمنية. وأكد على أهمية دعم دورنا كشباب ونساء ومجتمع مدني في عملية تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة الأغبري على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد هانز غرونديبرغ والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتهما. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السيد غرونديبرغ على زيارته إلى لندن في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى إيجاد حل مستدام طويل الأجل للنزاع، مع أولويات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل على طول الطريق.

تعز وحتى هذه اللحظة ما تزال تعاني من إغلاق الطرقات وانعدام الخدمات والإهمال. وهي المرحلة الأسوأ التي تمر بها المدينة، وأكد هنا أنه على الرغم من هذه المعاناة التي يتحملها يومياً ما يزيد عن ثلاثة ملايين إنسان؛ فإن تعز تقعي خارج دائرة الضوء. لم ينتبه لها الساسة ولا حفلت بها طاوولات المفاوضات ولا تمكنت من لفت انتباه ضمير العالم لما يحدث فيها رغم تناول قضيتها تحت بند "تفاهات حول تعز" التي أقرها مجلس الأمن في اتفاقية ستوكهولم بموجب القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨).

يبذل النساء والشباب والمجتمع المدني في مدينة تعز الكثير من الجهود في سبيل إعادة فتح الطرقات الرئيسية المغلقة بسبب الحرب وإعادة تفعيل الخدمات العامة الأساسية. وقد قمنا كشباب ونساء بعدة حملات وساطة لفتح الطرقات منذ العام ٢٠١٥. واحتاجت هذه الحملات الكثير من الجهود وجميعها لم تكلل بالنجاح في فتح طريق آمن للمدنيين وخصوصاً للنساء والأطفال؛ ليستمر أبناء مدينتي في العيش لعامهم السابع في مدينة محاصرة فاقدة لشروط الحياة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

أما في ملف توفير الخدمات الأساسية، وخاصة في توفير خدمة المياه، فقد قمنا كوسيطات محليات ووسطاء محليين، بمساعدة تحالف من الفاعلين المحليين، باستعادة بعض الآبار التي كانت تحت سيطرة القوات العسكرية. مما أعاد خدمة المياه لبعض الأحياء المحرومة منها منذ سبع سنوات. وما زلنا حتى اليوم مستمرون في بذل جهود الوساطة مع الأطراف المختلفة لضمان إعادة تدفق المياه للمواطنين في المدينة؛ وحتى الآن، استجابة الأطراف لجهودنا في الوساطة جيدة جداً، وهناك استعداد واضح للتعاون معنا لإيجاد حلول، ولو نجحت هذه الوساطة في إعادة تدفق المياه للمواطنين لشكلت واحداً من أهم النجاحات المحسوبة للمجتمع المدني منذ اندلاع الحرب.

مرة أخرى، أقدر جيداً هذه الدعوة لإحاطة مجلس الأمن وكشخص قادم من الأرض، وأكد أن جهودنا كشباب ونساء ومجتمع مدني لن تتوقف. وأشارك هنا معكم بعض التوصيات:

بما في ذلك المراحيض. ولن يكون السلام مستداما بدون الإدماج الكامل للمرأة.

وأخيرا، فإن استيلاء الحوثيين في وقت سابق من هذا الشهر على سفينة ترفع العلم الإماراتي يجلب تصعيدا مقلقا في وقت يحتاج فيه اليمنيون العاديون بشدة إلى أن تركز الأطراف على طريق السلام. وتدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى حل المسألة بسرعة واحترام حقوق المرور وحرية الملاحة في البحر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غرونديبرغ والسيد راجاسينغام والسيدة الأغبري على إحاطاتهم. وفرنسا تشاطرهم شواغلهم تماما.

ويشكل تدهور الحالة على أرض الواقع خطرا يهدد بزعة الاستقرار الإقليمي. لا تزال الحرب تعصف باليمن. وتشترك أطراف النزاع على عدة جبهات، وكل جانب مقتنع بأنه قادر على هزيمة خصمه. ولكننا جميعا نعلم أن الخيار العسكري طريق مسدود. وتدعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد من دون تأخير. ويجب أيضاً استئناف المناقشات داخل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، المنصوص عليها في اتفاق ستوكهولم. وأرحب بتعيين اللواء بيري.

وتتوجج التوترات على الأرض عدم الاستقرار في اليمن وفي المنطقة. وتخطر في بالي هجمات الحوثيين على الأراضي السعودية واستيلاؤهم على سفينة إماراتية قبالة الساحل الغربي لليمن. إن اعتراض هذه السفينة مقلق، ونحن ندينه. وتدعو فرنسا جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى حل يسمح بإطلاق سراح السفينة وطاقمها، وتذكرهم بالالتزام الواجب عليهم بحرية الملاحة، فضلاً عن الأمن والاستقرار الإقليميين.

ولا يزال السكان اليمنيون يدفعون ثمناً باهظاً لهذا النزاع. وكان عدد الضحايا المدنيين في الشهر الماضي من أعلى أعداد الضحايا في السنوات الأخيرة. وحماية المدنيين التزام يقع على عاتق جميع

ونحن نشاطره واقعيته حول التحدي الذي ينتظرنا ونرى قيمة كبيرة في نهجه الشمولي، الذي يتعامل مع مجموعة واسعة من اليمنيين. ونحن نتفق تماما معه ومع السيد راجاسينغام والسيدة علا الأغبري بشأن أهمية وقيمة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام.

ولكن كما صوروا في إحاطاتهم اليوم، تصاعد النزاع في الأسابيع القليلة الماضية، لا سيما حول مأرب وشبوة والحديدة وصنعاء. كما زادت هجمات الحوثيين بالطائرات بدون طيار. وكما يلاحظ السيد راجاسينغام، فإن النتيجة هي أن شهر كانون الأول/ديسمبر شهد ارتفاعا كبيرا في عدد الضحايا المدنيين.

ولذلك تود المملكة المتحدة، في وقت خفض التصعيد فيه بالغ الأهمية، أن ترحب باللواء مايكل بيري، الذي يتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونحن نتطلع إلى خبرته الواسعة وقيادته في هذا الوقت الحرج.

وكما أبرز السيد راجاسينغام، لا يزال النزاع يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية. وقد أصدر برنامج الأغذية العالمي تحذيرا جديدا من تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتؤكد تعليقات السيدة الأغبري بشأن ما بذلته لحضور الإحاطة اليوم على ذلك. وفي هذا السياق، يجب أن يكون العاملون في مجال الإغاثة قادرين على العمل من دون تهديد بالاحتجاز، ويجب منح إمكانية الوصول للرحلات الجوية الإنسانية إلى مطار صنعاء. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لمنع المعاناة والموت اللذين لا داعي لهما.

إن تدهور الحالة الإنسانية، كما قال السيد غرونديبرغ وأكدته السيدة الأغبري، له أثر غير متناسب على المرأة. ويجب على جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي العمل من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل يدعم المساواة بين المرأة والرجل. وعلى المدى القريب، هناك حاجة ملحة لحماية المرأة من العنف القائم على نوع الجنس ومعالجة الحماية غير الكافية في العديد من المخيمات. ولن تكون المرأة آمنة أبدا ما لم يتوفر ما يكفي من المرافق المنفصلة حسب الجنس للنساء،

أولاً، لا يمكن إحراز تقدم لإنهاء الأزمة اليمنية دون وقف الأعمال العدائية التي تقوم بها الميلشيات الحوثية ووضع حد لانتهاكاتها المتكررة ضد اليمنيين. لا بد للحوثيين أن يستوعبوا أنه لا مفر من التوصل لحل سياسي يتوافق عليه اليمنيون أنفسهم بمعزل عن أي مشاريع هيمنة إقليمية.

وعليه، ندين استمرار الميلشيات الحوثية بالتصعيد ومحاولاتها لفرض سيطرتها بالقوة على المناطق اليمنية وندين كذلك تجاهلهم لدعوات مجلس الأمن والمجتمع المدني لوقف الهجوم على محافظة مأرب. وندعوهم إلى وقف التصعيد وإنهاء الحصار المفروض عليها.

ومن ناحية أخرى، يواصل الحوثيون أيضاً خروقاتهم اليومية لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، وعرقلتهم لتحركات موظفي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وننتهز الفرصة لنرحب بتعيين الجنرال مايكل بيرري رئيساً للبعثة، شاكرين جهود سلفه الجنرال غوها.

كما أخطنا علماً بالبيان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة يوم أمس، الذي أعربت فيه عن قلقها الشديد إزاء المعلومات المتداولة حول استخدام موانئ الحديدة لأغراض عسكرية. ونرحب بطلب البعثة لإجراء عمليات التفقيش اللازمة، وندعو الحوثيين للاستجابة لهذا الطلب بشكل فوري ودون شروط وفقاً لاتفاق ستوكهولم.

ويواصل الحوثيون استخدام الزوارق السريعة المحملة بالمتفجرات والألغام البحرية لتهديد حرية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب. وفي هذا السياق، ندين بأشد العبارات قرصنة الحوثيين للباخرة المدنية "الروابي" قبالة ميناء الحديدة، باعتباره تصعيداً خطيراً ضد سلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر، مما يستوجب موقفاً رادعاً من مجلس الأمن. ونشكر كافة الدول التي أصدرت بيانات استنكار حول حادثة القرصنة.

ثانياً، يعرب بلدي عن إدانته واستنكاره الشديدين لمحاولة ميلشيات الحوثي المدعومة من إيران استهداف أراضي المملكة العربية السعودية عبر طائرات مسيرة وصواريخ بالستية، وهي محاولة تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. كما أن تزويد الجانب الحوثي بهذه

الأطراف. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية تتزايد. ويتزايد خطر المجاعة. ولذلك فمن الضروري السماح لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية بالتنقل من دون خوف من استهدافهم أو اعتقالهم.

وفي هذا الصدد، ندين بشدة الاعتقال التعسفي لثلاثة من موظفي الأمم المتحدة. ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً وبدون أي شروط. ومن الضروري إزالة جميع العقبات البيروقراطية والإسراع بإصدار تأشيرات الدخول لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية حتى يتسنى إيواء المعونة.

وفي الوقت الذي تثير فيه الحالة الاقتصادية قلقاً متزايداً، نرحب بالقرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً بالاستيلاء على المصرف المركزي لصالح السكان.

وتؤيد فرنسا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص الرامية إلى إعادة إطلاق العملية السياسية. وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة البناءة ودونما تأخير. إن المعايير الدولية، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، معروفة جيداً. ومن الضروري أيضاً إشراك المرأة في عملية صنع القرار بشأن مستقبل بلدها.

وأخيراً، لا تزال ناقلة النفط صافر قنبلة بيئية موقوتة. ومن الأهمية بمكان أن يوقف الحوثيون ابتزازهم وأن يأذنوا بالوصول الفوري إلى السفينة من دون شروط مسبقة. وتظل فرنسا وشركاؤها ملتزمين بالمبعوث الخاص وسيواصلون دعم جهوده لإنهاء هذا النزاع.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): أشكر كلاً من المبعوث الخاص إلى اليمن، السيد هانس غرونديبرغ، والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسنغام، على إحاطتهما القيمتين. ونشكر أيضاً ممثلة المجتمع المدني السيدة علا الأغبري لتسليطها الضوء على مسائل هامة.

أود التأكيد بدايةً على دعم بلدي لكافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي شامل تحت رعاية الأمم المتحدة، بحيث ينهي الأزمة اليمنية ويلبّي التطلعات المشروعة للشعب اليمني ويحقق الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة. وعليه، أود التركيز اليوم على أربع نقاط:

وختاماً، نأمل أن يتّحد المجلس في إرسال رسالة واضحة للحوثيين ومن يدعمهم بالكف عن أعمالهم الإرهابية التي تهدد استقرار المنطقة، وأن عليهم الانخراط بشكل جاد وإيجابي في المسار السياسي. باعتباره السبيل الوحيد للخروج من الأزمة اليمنية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر مقدمي الإحاطات.

وأود اليوم مناقشة ثلاثة مواضيع عامة: وهي الارتفاع المتزايد المقلق في الأعمال العدائية والنمط الواضح لتصعيد الحوثيين وعرقلتهم والحالة المقلقة المتعلقة بأزمة إمدادات الوقود للعمليات الإنسانية ومسألة ناقلة النفط صافر.

أولاً، لا تزال الولايات المتحدة يساورها القلق من استمرار التصعيد العسكري في اليمن، لا سيما في صنعاء ومأرب والبحر الأحمر، كما وصف مقدمو الإحاطات. وتهدد هذه الزيادة في الأعمال العدائية إمكانية التوصل إلى حل سياسي سلمي وشامل للجميع، وتزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. ويبرهن هذا التصعيد على الحاجة الجادة إلى عملية سلام شاملة للجميع - عملية تدمج أصوات النساء والفئات المهمشة وقادة المجتمع المدني المتنوع مثل السيدة الأغبري، التي سمعناها تتكلم بقوة اليوم. وفي هذا الصدد، نتلج صدورنا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غرونديبرغ لوضع إطار لعملية سلام شاملة للجميع للمساعدة في إنهاء هذا النزاع. ونتطلع إلى سماع المزيد عن اقتراحه بمجرد الانتهاء منه. ويجب على جميع الأطراف العمل مع المبعوث الخاص ومع بعضها بعضاً بحسن نية ودون شروط مسبقة من أجل النهوض بحل سياسي جامع. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن تشجيع إقامة علاقة عمل بناءة بين المبعوث الخاص وأطراف النزاع. وبينما نشجع السلام، يجب ألا نخشى التثديد بالإجراءات التي تعرقله. ثانياً، ندين تصعيد الحوثيين للعنف والذي يقوض قضية السلام. فعلى الرغم من إدانة المجلس، يواصل الحوثيون احتجاز ومضايقة الموظفين المحليين اليمنيين العاملين مع الولايات المتحدة وكذلك موظفي الأمم المتحدة. كما أنهم يسيطرون على مجمع سفارتنا السابق.

الأسلحة وتقديم التدريب لهم يمثل خرقاً واضحاً ومتكرراً لمنظومة حظر الأسلحة المفروضة بموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وعليه، يكرر بلدي تضامنه مع المملكة العربية السعودية ضد كل تهديد ي طال أمنها واستقرارها، وهو ما يعتبر أيضاً تهديداً لأمن واستقرار المنطقة. وندعم الإجراءات التي تقوم بها المملكة لحفظ أمنها وسلامة سكانها.

ثالثاً، نشدد على أهمية التوافق في الرأي وتوحيد الصف اليمني بموجب اتفاق الرياض وتغليب المصلحة الوطنية العليا لليمن من أجل إحراز التقدم المرجو في العملية السياسية بما يخدم تطلعات الشعب اليمني. كما نحث كافة الأطراف على السعي عملياً لضمان مشاركة المرأة بشكل هادف وفاعل في العمليات السياسية، تحت رعاية الأمم المتحدة، وأي محادثات مستقبلية.

ونرى أنه لا تزال هناك فرصة لإنهاء الأزمة، مع وجود مبادرات حقيقية، آخرها مبادرة السلام التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، إلى جانب الأفكار التي يبلورها المبعوث الخاص السيد هانس غرونديبرغ. ونؤكد هنا على ضرورة تنفيذ كل من اتفاق الرياض واتفاق الحديدة.

رابعاً، ينبغي تكثيف الجهود الدولية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية، حيث بلغت معاناة اليمنيين أشدها، لا سيما النساء والأطفال. كما يوجد أكثر من ٢٤ مليون شخص بحاجة للمساعدات الإغاثية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية. من جانبها، قدمت دولة الإمارات إلى اليمن مساعدات إنسانية وتنموية تجاوزت ٦ بلايين دولار أمريكي منذ عام ٢٠١٥. كما كان بلدي واحداً من أكبر المساهمين الدوليين في دعم اليمن لمواجهة جائحة كوفيد-١٩.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الأخيرة للحكومة اليمنية لتحسين الاقتصاد ونتطلع إلى بلورة حلول تساهم في النهوض بالاقتصاد اليمني. وعلى صعيد آخر، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء عدم إيجاد حل لمسألة خزان النفط صافر بسبب مواصلة الحوثيين تعطيل عمليات الصيانة. وندعو إلى الإسراع بتمكين فريق الأمم المتحدة الفني من الوصول إلى الناقلة لتجنب وقوع كارثة بيئية.

الأمم المتحدة والتي خلصت إلى أن معدات المطار جاهزة للعمل. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير التدفق الحر للمساعدة الإنسانية والتغاضي عن المتطلبات الإدارية غير الضرورية التي تعرقل العمليات الإنسانية وندعو إلى إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة المحتجزين في كل من صنعاء ومارب. وتوجد الآن ست سفن وقود تنتظر تصريح الحكومة اليمنية. وفي الوقت نفسه، يواصل الحوثيون تخزين الوقود والتلاعب بأسعاره، مما يمنع اليمنيين المحتاجين من الحصول عليه. ويجب على جميع الأطراف التركيز على التوصل إلى حل دائم لتنظيم واردات الوقود على نحو يضمن لليمنيين إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية.

من المخبىء للأمال أن مسألة ناقلة النفط صافر تظل قنبلة اقتصادية وبيئية وإنسانية موقوتة، لا تهدد الشعب اليمني فحسب، بل تهدد أيضاً النظم البيئية الهشة وسلاسل الإمداد العالمية. والحوثيون مسؤولون عن هذا المأزق غير المقبول. وندعوهم إلى المساعدة في كفالة التوصل إلى حل آمن وسريع وقابل للتطبيق.

يمكن أن يشهد هذا العام تحقيق تقدم من أجل إحلال السلام في اليمن. ويجب علينا عكس المسار الحالي وإنهاء العنف والمساعدة في تيسير إجراء حوار يمني داخلي، من شأنه حل هذا النزاع بشكل نهائي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص هانس غرونديبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطتهما الحافلتين بالمعلومات. كما أود أن أشكر السيدة الأغبري على إسهامها الثاقب في مناقشتنا. وأعتمد هذه الفرصة أيضاً للترحيب بزميلنا السفير السعودي في مجلس الأمن.

كشفت الإحاطات المقدمة اليوم مرة أخرى عن حجم المأساة اليمنية والتهديدات اليومية لحياة اليمنيين وسبل عيشهم وكرامتهم. وفي حين أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن عدد من المسائل، من خفض التصعيد إلى الدعم الاقتصادي والإنساني، فإن تلك التدابير لن تكون مستدامة دون وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وفي نهاية المطاف، إيجاد حل سياسي شامل وجامع.

ويجب على الحوثيين الإفراج فوراً عن جميع الموظفين اليمنيين الذي يعملون معنا سالمين وإخلاء مجمع سفارة الولايات المتحدة السابق وإعادة ممتلكات الولايات المتحدة التي تم الاستيلاء عليها ووقف تهديداتهم ضد موظفينا وأسرهم. كما ندين استيلاء الحوثيين على سفينة تجارية ترفع العلم الإماراتي في الأسبوع الماضي، وندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها سالمين.

ويتمثل جزء آخر من هذا النمط في الهجوم العسكري الحوثي المستمر في مارب، الذي أدى إلى تشريد آلاف الأشخاص داخلياً والذين يعيشون الآن في ظروف محفوفة بالمخاطر. ومما يوجج هذا الهجوم التدفق غير القانوني للأسلحة إلى الحوثيين. وفي الشهر الماضي، صادرت البحرية الأمريكية ما يزيد على ١٤٠٨ بنادق و ٢٢٦ ٠٠٠ طلقة ذخيرة من سفينة أبحرت من إيران. وكانت تلك السفينة تبحر في مسار استخدم تاريخياً لتهريب الأسلحة بشكل غير قانوني إلى الحوثيين. ويمثل تهريب الأسلحة من إيران إلى الحوثيين انتهاكاً صارخاً لحظر الأسلحة محدد الأهداف الذي تفرضه المنظمة، وهو مثال آخر على كيفية تسبب أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في إطالة أمد الحرب في اليمن. ويتخلل نمط الحوثيين استمرار انخراطهم في أعمال عنف واغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والاحتجاز التعسفي ووضع العراقيين، فضلاً عن أعمال القتل التي تستهدف أشخاصاً بعينهم، بما في ذلك السياسيات والموظفات المهنيات. وذلك أمر غير معقول. وندين إدانة قاطعة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف. وما زلنا ملتزمين التزاماً قوياً بتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن.

وختاماً، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة الوقود وناقلة النفط صافر. وتشعر الولايات المتحدة بالارتياح لاستئناف رحلات الأمم المتحدة الإنسانية في مطار صنعاء بعد إغلاق دام أسبوعاً في كانون الأول/ديسمبر، بسبب مزاعم الحوثيين بتعطيل معدات الاتصالات. ولكننا قلقون من تهديدات الحوثيين بعرقلة الرحلات الجوية في المستقبل، على الرغم من عمليات التفتيش التي قامت بها

مثل الفريق الاستشاري التقني النسوي اليمني، الذي تمثله هنا اليوم السيدة الأعبري. فبدون مشاركتهن، لن يكون هناك سلام دائم. وهذا سبب آخر يجعل القمع المنهجي والعنيف من قبل السلطات الحوثية للنساء الناشطات سياسياً ومهنياً أمر غير مقبول ويجب وقفه على الفور. والبرازيل يساورها القلق كذلك إزاء مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة في اليمن، لا سيما مع زيادة استخدام الأطفال الجنود من قبل الحوثيين والجهات الفاعلة الأخرى.

وكما أكد الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تتدهور على الرغم من الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجهات أخرى. والتقارير الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي مؤخراً عن اضطراره إلى خفض حصص الإعاشة مثال محزن على فجوة التمويل المتزايدة. وقد سعت البرازيل إلى القيام بدورها، بما في ذلك من خلال تقديم تبرعات لبرنامج الأغذية العالمي في مناسبات إعلان التبرعات في شهري آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ونأمل أن تتمكن البلدان المانحة من جميع الأقاليم من الاجتماع معاً لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لليمنيين في عام ٢٠٢٢.

وأخيراً، من الضروري أيضاً أن تكفل جميع الأطراف وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. وكانت القيود المفروضة على الحركة، ومحاولات التدخل في قوائم المستفيدين، ورفض منح التأشيرات، والمعوقات المفروضة على العمليات في المجال الإنساني مكلفة وضارة، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. كما أن رفع القيود المفروضة على الموانئ اليمنية على البحر الأحمر ومطار صنعاء سيمثل خطوة حاسمة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بأن أرحب بتركيز جلسة اليوم بصورة خاصة على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في اليمن، وأن أشكر المبعوث الخاص والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية، على مشاطرة مجلس

وأود أن أكرر دعم البرازيل الكامل للمبعوث الخاص غرونديبرغ في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وتشجعنا جهوده للتواصل مع اليمنيين من مختلف المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة، بمن في ذلك الصحفيون والشباب والنساء على وجه الخصوص. وتقدر البرازيل أيضاً تجديد التركيز على الجوانب الاقتصادية للأزمة. ونحيط علماً بموجز خطته لإطلاق عملية سياسية يمكّن اليمنيين بزمامها، تهدف إلى تجنب الشروط المسبقة وتعزيز التقدم على مختلف المسارات، ونتطلع إلى الإطلاع عليها بمزيد من التفصيل.

اليوم، نشهد اتجاهها مثيراً للقلق نحو التصعيد وعدم الاستقرار. وقد كان للهجوم الحوثي المستمر منذ شهور في مأرب والمحافظات المجاورة عواقب إنسانية كارثية، لا سيما على المدنيين داخلياً، وهو وضع ربما يزداد تفاقمًا في المستقبل القريب. وفي الحديدة، جرت عملية إعادة التمركز المفاجئة للقوات في تشرين الثاني/نوفمبر من دون تنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، مما أدى إلى تقويض اتفاق ستوكهولم. كما أن استيلاء الحوثيين على سفينة ترفع العلم الإماراتي في الأسبوع الماضي يثير قلقاً عميقاً ويهدد بزيادة تصعيد النزاع. وتدعو البرازيل الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ تدابير لنزع فتيل التوترات، بما في ذلك الإفراج عن السفينة وطاقمها. وهذا مثال آخر على التهديدات التي تشكلها الحرب على النقل البحري في المنطقة، والتي تشمل نشر الألغام البحرية واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحراً والمسألة المستمرة المتعلقة بناقلة النفط "صافر" التي يمكن أن تسبب دماراً بيئياً هائلاً.

نتناول مقدمو الإحاطات الحالة الاقتصادية المتردية بشكل متزايد في اليمن. وقد أدت الحرب الاقتصادية الدائرة بين الأطراف إلى حدوث تضخم هائل، وزيادة الاحتياجات الإنسانية، وإنشاء مناطق اقتصادية تزداد تنوعاً داخل البلد. والتدابير الفورية التي يمكن أن تخفف من حدة الأزمة تشمل رفع القيود المفروضة على واردات السلع الأساسية وضخ النقد الأجنبي من خلال البنك المركزي.

وتشيد البرازيل بتركيز الرئاسة النرويجية على المرأة والسلام والأمن، وتود أن تبرز أهمية الآليات القادرة على إسماع أصوات النساء،

فاعلا في عملية السلام وبناء الدولة، بدلا من أن تظل إحدى المنافع الإنسانية في الغالب. ويلزم توفير المزيد من التمويل والدعم لتأمين تقديم خدمات الأمومة والرعاية الصحية الإنجابية، وإبقاء المراهقات في المدارس وخارج إطار الزواج، وتوفير الحماية من العنف الجنسي والجنساني.

رابعا، يسرنا أن نلاحظ التدابير المتخذة لكبح التدهور الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات الأساسية للشعب، ونعرب عن تأييدنا لهذه التدابير. وينبغي مواصلة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة لزيادة دخول الوقود والسلع الأساسية في إطار تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يجب التفاوض على إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط لتقييم حالة ناقلة النفط "صافر" وإصلاحها لتجنب كارثة بيئية وإنسانية تلوح في الأفق.

وفي الختام، أدعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية إلى دعم جميع مسارات عملية السلام، وفي هذه المرحلة، إلى تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء بين الأطراف.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أشكر المبعوث الخاص غرونديغ، والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام، والسيدة الأغيري على إحاطاتهم.

لقد سمعنا مرة أخرى عن العواقب الإنسانية الخطيرة الناجمة عن النزاع. وبدلاً من إنهاء العنف، فإنه آخذ في الازدياد، لا سيما في مأرب وشبوة وتعز والحديدة. ويدفع السكان المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات، الثمن الأكبر.

وندين الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني. ونلاحظ بقلق مضايقة العمال والصعوبات المستمرة التي تواجهها العمليات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نطالب بالإفراج عن عاملي الأمم المتحدة الثلاثة المحتجزين في صنعاء ومأرب. كما ندين تعطيل الرحلات الجوية الإنسانية من مطار صنعاء والعقبات التي تعترض عمليات الموائى. ونحن ببساطة لا نجد مبررا لتلك الأعمال، ونشدد على ضرورة أن تيسر جميع الأطراف العمل الإنساني.

الأمن جهودهما بإسماع صوت المرأة اليمنية في عملية صنع السلام وكذلك نشكر السيدة علا الأغيري على إحاطتها. وأود أيضا أن أرحب بممثل اليمن في جلسة مجلس الأمن هذه.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أود أن أؤكد التزام غانا بدعم عملية سلام شاملة وجامعة ومستدامة تنتهي الحرب في اليمن، وتعزز الاستقرار الاقتصادي والإصلاح، وتخفف من حدة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها نحو ٢١ مليون يمني.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أؤكد على النقاط التالية في بياني.

أولا، تتضمن غانا إلى الإجماع الدولي على أن الخيارات العسكرية لن تنتهي الحرب في اليمن، وهي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ولم تتجج التصعيدات العسكرية التي شهدتها محافظة مأرب وعبر عدة خطوط أمامية منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ إلا في تعميق خطوط الصدع وتركت في أعقابها المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وتشريد أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص. وندين جميع الأعمال العدائية ضد المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، ونستدعي انتباه الأطراف المتصارعة إلى التزامها بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية النساء والأطفال.

ثانيا، إن استئناف عملية سياسية شاملة وجامعة يمكن أن تيسر التوصل إلى توافق في الآراء بين المصالح والميول السياسية المختلفة أمر عاجل وضروري لعملية سلام مستدامة في اليمن. وفي هذا الصدد، وفي ضوء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أود أن أؤكد دعم غانا لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على جميع مستويات العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. إن إسهام المرأة في السلام الدائم هو إسهام راسخ في المجلس. وعلاوة على ذلك، تتمتع المرأة اليمنية بحق متساو في تحديد كيفية حل النزاع. ونذكر بمشاركة المرأة في مؤتمر الحوار الوطني لعام ٢٠١٣، وندعو إلى هياكل تيسر عملية سياسية شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني.

ثالثا، يجب إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستجابات الإنسانية. ويجب تمكين المرأة اليمنية بوصفها عنصرا

حدا للعنف وأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الحالة وزيادة تعقيدها.

وفي هذا الصدد، تحيط الصين علما بالرسالتين المؤرختين ٢٨ كانون الأول/ديسمبر و ٩ كانون الثاني/يناير، اللتين بعث بهما الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية والممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن. وقد أدانت السعودية هجوم الحوثيين على متجر في جازان، والذي أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين. وأفادت الإمارات العربية المتحدة باختطاف الحوثيين لسفينة شحن ترفع العلم الإماراتي في أعالي البحار، في البحر الأحمر. وتعرب الصين عن قلقها العميق إزاء تلك التقارير وتلاحظ أن العديد من بلدان المنطقة، وكذلك مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي، أعربت عن قلقها إزاء اختطاف الحوثيين للسفينة.

وتؤيد الصين مجلس الأمن في إصدار بيان بشأن تلك التطورات وإدانة جميع الهجمات ضد المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. ونأمل أن تُحل المسائل ذات الصلة بطريقة سليمة في أقرب وقت ممكن وأن يُفْرَج عن السفينة وطاقمها وأن يتم الحفاظ على السلامة البحرية في البحر الأحمر وقنوات الملاحة الدولية.

لا بد في نهاية المطاف من حل المسألة اليمنية بالوسائل السياسية. ويعمل المبعوث الخاص غرونبرغ بنشاط مع جميع الأطراف في اليمن. وقد زار عدة بلدان في المنطقة واقترح عملية سياسية شاملة وجامعة، يدعمها وينسقها المجتمع الدولي. وتؤيد الصين هذا النهج.

ومع بداية عام جديد، يحتاج الشعب اليمني على وجه السرعة إلى الشعور بالثقة والأمل في المستقبل. ونأمل أن تبدي جميع الأطراف في اليمن الإرادة السياسية الحسنة وأن تتعاون مع المبعوث الخاص دون شروط وأن تتبادل الآراء بصراحة وأن تتوصل إلى حل سياسي واقعي وعلمي في وقت مبكر. وفي سياق هذه العملية، يجب إيلاء الاهتمام لآراء النساء والشباب وغيرهم من الفئات.

وتتعلق القضية اليمنية بالسلام والاستقرار في منطقة الخليج، في حين أن الوضع في المنطقة يؤثر أيضا على الوضع في اليمن.

تدين المكسيك احتجاز سفينة روابي التي ترفع العلم الإماراتي، وتؤكد من جديد أن أي هجوم ضد سفينة مدنية ينتهك القانون الدولي. وندعو إلى الإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها. وللأسف، فإن هذا ليس الحادث الأول من نوعه، وندعو جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة إلى كفالة حرية الملاحة وفقا لقانون البحار، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة ونطالب بالامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي. وبناءً على ذلك، فإننا نذكر أنه وفقا للقرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، المتخذ في العام الماضي، فقد شجع مجلس الأمن على التعاون الإقليمي برا وبحرا وجوا من أجل كشف انتهاكات حظر الأسلحة ومنعها. ومن الضروري منع وصول أسلحة إضافية إلى اليمن وإطالة أمد النزاع.

وأخيرا، نرحب بالمشاورات التي أجراها المبعوث الخاص، ولا سيما الاجتماع مع رائدات الأعمال اليمنيات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

إن العملية السياسية الشاملة للجميع، بقيادة اليمنيين وبدعم من المجتمع الدولي، هي في الواقع خريطة الطريق المطلوبة لتسوية النزاع. ونكرر دعوتنا الطرفين إلى التعاون البناء مع المبعوث الخاص في جهوده وإلى التقيد بوقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غرونبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام وممثلة المجتمع المدني، السيدة الأغبري، على إحاطاتهم.

ظل الوضع في اليمن مضطربا في الماضي القريب وتصاعدت الأعمال العدائية بين طرفي النزاع، مما أثار قلقا واسعا النطاق في المجتمع الدولي. ووفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أودى النزاع حتى نهاية عام ٢٠٢١ بحياة ٣٧٧ ٠٠٠ يمني، معظمهم من الأطفال. ويعني إنهاء النزاع في وقت مبكر إنقاذ المزيد من الأرواح. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تتقيد فوراً بوقف لإطلاق النار وأن تضع

الانتشار، اللواء مايكل بيرري. وإنني على ثقة تامة بأننا عندما نلتقيه في الشهر المقبل، سنراه يضطلع بدوره بفضل خبرته العميقة التي تمتد لعقود بوصفه أحد حفظة السلام الأيرلنديين البارزين وقائد قوات.

ونتطلع إلى رؤيته معنا هنا لحضور مناقشات المجلس ذات الصلة.

إننا ممتنون جدا للرئاسة النرويجية لجعلها موضوعا هاما مثل المرأة والسلام والأمن في صميم مناقشتنا اليوم، وبذلك نبني على التزامنا المشترك بترجمة جدول الأعمال ذاك إلى عمل في المجلس. وسأركز في ملاحظاتي اليوم على المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق باليمن.

إن استمرار استبعاد المرأة اليمنية من المشهد السياسي ومحادثات السلام أمر لا مبرر له في رأينا. ونعتقد أنه ثبت أن ذلك يضر بتحقيق السلام في اليمن. وقد أظهرت نساء اليمن بوضوح تام الدور الحاسم الذي يمكنهن القيام به في تعزيز السلام، بما في ذلك التفاوض على ترتيبات محلية لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح السجناء وفتح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية والتوسط في حل النزاعات حول الموارد المائية والموارد من الأراضي. ويمكن أن تكون نساء اليمن - وهن بالفعل كذلك - جهات فاعلية حاسمة في بناء السلام في بلدهن. ومع ذلك، وكما أوضحت لنا السيدة الأغبري في هذا الصباح، فإنهن ما زلن البطلات المجهولات للنضالات اليومية على أرض الواقع في ظروف صعبة حقا.

وعلى الرغم من كل ذلك، لم يتم إشراك امرأة واحدة حتى في أي وفد في الجولات الخمس من المفاوضات بشأن تبادل الأسرى التي يسهلها الأمم المتحدة على مدى السنوات الماضية. وهذه ملاحظة كاشفة إلى حد ما، وهذا أقل ما يقال عنها. وفي اجتماع مخصص عقد بصيغة آريا وشاركت أيرلندا والمكسيك في استضافته في آذار/مارس من العام الماضي، وشارك في رعايته ١٢ عضوا في المجلس وشارك فيه ٥٠ وفدا من غير أعضاء المجلس، طالبنا الأمم المتحدة بأن تكتف جهودها وأن تصر على مشاركة المرأة في المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة. لقد دقت ساعة العمل منذ وقت طويل؛ وفي حالة اليمن، فإن تكلفة عدم العمل واضحة.

وتدعو الصين بلدان المنطقة إلى القيام بدور نشط في تعزيز محادثات السلام بشأن القضية اليمنية، لأن القيام بذلك يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

تستمر الاحتياجات الإنسانية لليمن في الازدياد، حيث سقط ١٥,٦ مليون يمني في براثن الفقر المدقع. ومن الضروري العمل على وجه السرعة لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن وتحسين اقتصاد البلد. وتدعم الصين الأمم المتحدة في النهوض بإطارها الاقتصادي لليمن وتنفيذ تدابير للإغاثة في الأجل القصير والمتوسطة والطويلة على مراحل.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والمادية لليمن وأن يحافظ على برنامج الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية في البلد. وعلى جميع الأطراف في اليمن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، وخاصة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. وتدعم الحكومة اليمنية في اتخاذ تدابير فعالة بشأن الاقتصاد وسبل العيش وتنظيم سوق النفط والوقود وتعزيز إدارة المالية العامة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم اليوم. إنه لأمر طيب دائما أن نرى المبعوث الخاص غرونديبرغ وأن نستمع إليه، وأشكره على تقديمه لآخر المستجدات. ولا بد لي من القول إن رسالة الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام تبعث على القلق العميق. وقد كنا بحاجة إلى سماع ذلك، لكن ما سمعناه غير مشجع بالمرّة ومثير للقلق بشدة.

وأردت أن أعرب عن الشكر بصورة خاصة للسيدة الأغبري، التي انضمت إلينا في هذا الصباح، على كلماتها المؤثرة. وتبين رسالتها الواضحة لنا وشجاعتها اليومية، كما يتضح من ملاحظاتها، بالضبط لماذا يتعين على المجلس ألا يكتفي بسماع كلماتها، بل أن ينصت إليها ويستجيب لها.

وأود أن أردد الترحيب الذي أعرب عنه آخرون بتعيين رئيس جديد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة

والعامة فحسب، بل أيضا تعرض للخطر قدرة المرأة على الحصول على الرعاية الطبية الأساسية وممارسة حقوقها الأساسية كعضوة نشطة في مجتمعها المحلي.

إن تدمير نظام الصحة العامة والاقتصاد اليمني، فضلا عن الخطوط الأمامية المتغيرة للنزاع، تعني أن النساء اليمنيات الحوامل والأمهات وأطفالهن غالبا ما لا يتمكنون من الحصول على الرعاية الصحية المنقذة للحياة عندما يكونون في أمس الحاجة إليها. ولا بد لي من القول إن هذا كان من أكثر الأشياء الصادمة التي سمعتها اليوم من السيد راجاسينغام - وهو أن وفيات الأمهات أثناء الولادة بلغت هذه المستويات المفزعة. في هذا شعور بالخزي لكل واحد في هذه القاعة.

إننا نكرر دعوتنا إلى إزالة جميع القيود المفروضة على استيراد الوقود والغذاء، ونؤيد مقترحات الأمم المتحدة لمعالجة الانهيار الاقتصادي في اليمن. كما ندين بقوة أي مضايقة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني وعرقلة عملها الأساسي المنقذ للحياة. إننا ندعو إلى الإفراج الفوري عن الثلاثة المحتجزين من العاملين في الأمم المتحدة.

لقد أظهرت نساء اليمن، مثل السيدة الأغبري الحاضرة معنا اليوم، شجاعة ومثابرة ملهمتين في سعيهن إلى تحقيق السلام المستدام. إنهن يستحقن الالتزام الواضح من الأطراف والتضامن والدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. إن مشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية على جميع المستويات في العملية السياسية - وهي عملية ستشكل مستقبل بلدهن - هي الحد الأدنى الذي ينبغي لهن توقعه. فيمكن للالتزام بإدماجهن أن يبعث أملا جديدا في أن يكون هذا هو العام الذي ينتهي فيه أخيرا كابوس النزاع الطويل للشعب اليمني، وأن تجد النساء والشباب اليمنيون مكانهم في هذا التحول لبلدهم الذي يتوقون إليه.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ، ووكيل الأمين العام بالنيابة راميش راجاسينغام، والسيدة علا الأغبري، المؤسسة المشاركة والرئيسة التنفيذية لمؤسسة شباب سبأ، على إحاطاتهم. كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

ونرحب ترحيبا حارا بالتزام المبعوث الخاص غروندبرغ بالتشاور مع طائفة متنوعة من الجماعات النسائية. وقد سمعنا من نساء من قبل في هذه القاعة أن التشاور لا ينبغي أن يكون بديلا عن المشاركة المجدية. وأوضحت النساء اليمنيات من بناء السلام بحق أن إسهامهن الحيوي على المستوى المحلي يجب أن يُترجم إلى أماكن على طاولة المفاوضات. ونشجع بقوة المبعوث الخاص وجميع الأطراف على العمل لتحقيق هذه الغاية.

وسيظل هذا الهدف بعيد المنال ما دامت الحواجز الكبيرة التي تحول دون مشاركة المرأة مترسخة. وكما نعلم، تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا حاسما في تدريب الوسيطيات في اليمن، وجهودها تحتاج إلى دعم مستمر. وتكرر أيرلندا التأكيد على ضرورة التعجيل بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لحماية المدنيين، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والفتيات والنازحون داخليا.

إننا نشجب جميع حوادث العنف في اليمن، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف ضد النساء الناشطات سياسيا وناشطات بناء السلام والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ندعو الأطراف إلى الالتزام بإنهاء هذا العنف، ورفع القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل بشكل آمن ودون عوائق، وتنفيذ تدابير لحماية المرأة.

وقد رحبت أيرلندا بقيام مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي بتعيين شخص مسؤول عن القمع العنيف للمرأة، بما في ذلك من خلال العنف الجنسي والاغتصاب. وينبغي أن نكون على استعداد لإدراج أفراد إضافيين مسؤولين عن هذه الأفعال الشنيعة. للأسف، لا يزال هناك افتقار للمساءلة، والذي نخشى أن يتفاقم بسبب عدم تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين.

وكما سمعنا اليوم بعبارات قوية جدا من السيد راجاسينغام، فإن الواقع الراهن هو أن النساء والفتيات اليمنيات هن في كثير من الأحيان آخر من يأكلون، وآخر من يرون طبيبا، وآخر من يخرجون من الدار للذهاب إلى المدرسة. إن الحالة الإنسانية المزرية في اليمن لا تشكل عقبة أخرى أمام المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية

التأكيد على القيمة القصيرة الأجل والطويلة الأجل لعملية بناء سلام و اتفاق سلام شاملة حقا للجميع وبمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة في اليمن.

ولا تزال كينيا تشعر بالقلق إزاء الحوادث البحرية التي يحركها تزايد مظاهر التنافس الإقليمي وسياسة حافة الهاوية في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي تمثل تهديدا للأمن الإقليمي والعالمي. يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للآثار المحتملة التي يمكن أن تتجم عن تصاعد التهديدات التي تتعرض لها حركة الملاحة التجارية، بما في ذلك الناقلات الحاملة للنفط والغاز، وكذلك ما لتهريب الأسلحة والإمدادات إلى الجماعات الإرهابية المهددة لأمن واستقرار بلدان المنطقة من آثار على السلام والشواغل الإنسانية. ويمكن للمجتمع الدولي، بل وينبغي له، أن يعزز الجهود المشتركة في البحر الأحمر وخليج عدن والمسطحات المائية المتاخمة لمكافحة القرصنة والتهريب والإغراق غير القانوني والتهديدات الأخرى للاستقرار.

أكرر الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء وضع ناقلة النفط "صافر" والخطر الكبير الذي تشكله على سبل عيش الملايين في المنطقة. ندعو الطرفين إلى حل مسألة ناقلة النفط "صافر" كمسألة قائمة بذاتها دون أي شروط مسبقة في أقرب فرصة ممكنة.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد تضامن كينيا مع الشعب اليمني في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار بشكل دائم.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمن العام لليمن هانز غرونديغ ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راميش راجاسينغام على تقريريهما الشاملين. ولقد استمعنا باهتمام إلى السيدة علا الأغبري.

لم يجلب العام الجديد معه احتمالات لتطبيع الحالة في البلاد بالنسبة لليمنيين. فلقد ازدادت الأعمال القتالية المسلحة، ولا سيما في محافظتي مأرب وشبوة. إن تلك الاشتباكات تتسم بالشراسة، وقد ازداد

لا تزال كينيا تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في اليمن وتأثير ذلك على ملايين الأرواح، ليس في اليمن فحسب بل وأيضا في المنطقة المحيطة. إن التصعيد العسكري المؤسف يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع، ناهيك عن الخسائر الحتمية في الأرواح وسبل العيش وتدمير البنية التحتية المدنية التي تتسبب فيها. ندعو جميع الأطراف إلى إعادة النظر في تدخلاتها العسكرية والإقرار والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، مع الإشارة إلى أن العنف قد ألحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين، وما لذلك من آثار أشد على النساء والأطفال وغيرهم من أفراد المجتمع الضعفاء.

يشير تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن طفلا دون سن الخامسة يموت كل تسع دقائق نتيجة للنزاع. هذا أمر غير مقبول، ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارات لضمان محاسبة جميع المعنيين.

ونظرا لخطورة الحالة الإنسانية، لا يمكننا المبالغة في تأكيد الحاجة إلى عمليات إنسانية فعالة وكافية ومستدامة. وللأسف، لم يكن هذا هو واقع الحال. إننا نلاحظ، على سبيل المثال، أنه في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ تم تمويل خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن بنسبة تزيد قليلا عن ٥٠ في المائة، مقارنة بعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، عندما تم تمويل قرابة ٨٠ في المائة من الخطط. ندعو مجلس الأمن إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تحشد وتنسق بشكل أفضل إيصال المعونة الإنسانية التي تصل إلى جميع المحتاجين بالقدر الكافي.

وكما سمعنا اليوم، تتعرض النساء في اليمن بشكل متزايد للتمييز والزواج القسري والعنف الجنسي والتعذيب. في العام الماضي فرض المجلس جزاءات على شخص واحد بسبب تورطه في العنف الجنسي المتصل بالنزاع. كانت تلك خطوة إيجابية، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل توطيد خطة عمل وطنية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن في اليمن. كما أن استمرار استبعاد المرأة من العمليتين السياسية والتفاوضية أمر يبعث على القلق. فلا يمكننا المبالغة في

عدد الضحايا. ولا يزال المدنيون، بما في ذلك في عدد من البلدات والمدن اليمنية، واللاجئون والمشردون داخلها أيضا، معرضين للخطر بشكل خاص.

ونأمل أن يصغي المبعوث الخاص لهذه النصيحة وأن يتعامل مع المسألة من حيث تحديث أساس التسوية، مع مراعاة الحاجة إلى تعديل النهج في ضوء الحقائق الموضوعية في الميدان. وبطبيعة الحال، فإن هناك حاجة إلى مساهمات بناءة من دول المنطقة. ونظرا لتأثير النزاع اليمني على الحالة في المنطقة بأسرها، بما في ذلك على سلامة الملاحة في ضوء الحادث البحري الأخير، ونظرا لاستمرار انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية، فإننا نذكر بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ومبادرات أخرى، بما في ذلك المفهوم الروسي للأمن الجماعي، وكلها مبادرات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أرحب بوجود السيد هانز غرونديبرغ، المبعوث الخاص، والسيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة علا الأغبري. كما أشكرهم على إحاطاتهم المتميزة. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

إن اليمن في خضم واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، أزمة متعددة الأبعاد بعناصر سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية وكلها مترابطة. وتؤكد الإحاطات التي استمعنا إليها من مقدمي الإحاطات الثلاثة مدى تصاعد العنف وغموض الأفق في البحث عن السلام. ولا شك في أن السلام في اليمن يتطلب حلا سياسيا شاملا، شرطه الأساسي هو وقف إطلاق النار، يليه حوار شامل للجميع تشارك فيه جميع أجزاء البلد المتناثرة بحسن نية.

فمن الواضح أن الشعب اليمني يتطلع إلى استعادة سلطة الدولة على كامل أراضي البلد واستعادة الاستقرار ودوره الرئيسي في قلب المنطقة دون الإقليمية. إن إعادة فتح مطار صنعاء في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إجراء في الاتجاه الصحيح، لأنه سيسمح بلا شك بتحسين وصول المساعدات الإنسانية.

لقد ظلت الحالة الإنسانية لفترة طويلة على أعتاب كارثة. وينسحب ذلك على جميع أنحاء الأراضي اليمنية، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله. وننوه بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتقدم المحرز، وإن كان متواضعا، في تنظيم وصول المساعدات الإنسانية.

لا يمكن أن تسمى أي منطقة في البلد مستقرة أو آمنة، بما في ذلك من حيث توافر الأغذية أو الإمدادات الطبية. وفي هذا الصدد، نذكر جميع أطراف النزاع بضرورة إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وإزالة القيود المفروضة على الحصول على الأغذية والأدوية وغيرها من الضروريات الأساسية في جميع مناطق البلد.

ومما يثير القلق الشديد أيضا الهجمات المستمرة على المرافق المدنية في اليمن والمملكة العربية السعودية. وندعو إلى الامتنال الثابت لأحكام القانون الدولي الإنساني والنزعة السريعة والشامل للأعمال العدائية التي تدمر الهياكل الأساسية غير العسكرية وتتسبب في وقوع ضحايا مدنيين.

ويؤكد هذا الوصف للحالة، الذي يتفق عليه أعضاء مجلس الأمن، الحاجة إلى الإسراع في إطلاق عملية سلام كاملة في اليمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في هذا الصدد. ونحن ندعم هانز غرونديبرغ ونثق بأنه سيطرح قريبا مقترحات محددة وخريطة طريق للتسوية.

إننا مقتنعون من جانبنا بأنه لن يتم تحقيق نجاح في مبادرة للسلام ما لم يؤخذ في الاعتبار آراء جميع شرائح المجتمع اليمني من جميع الأديان والأحزاب والقوى السياسية في جميع مناطق البلد. ولن يؤدي

يساورنا قلق بالغ إزاء التكتيف المستمر للعمليات العسكرية في اليمن. إن الاشتباكات العنيفة التي وقعت في صنعاء ومأرب وشبوة في الأسابيع القليلة الماضية تهدد آفاق السلام. وقد أدى الاستيلاء على سفينة الروابي التي ترفع علم الإمارات العربية المتحدة واحتجازها قبالة ساحل الحديدة في وقت سابق من هذا الشهر إلى تفاقم التوترات المستمرة. إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذا العمل، الذي يمكن أن يعرض الأمن البحري في المنطقة للخطر الشديد. وهناك سبعة مواطنين هنود من بين أفراد الطاقم على متن السفينة، ويساورنا قلق بالغ إزاء سلامتهم ورفاههم. ونحث الحوثيين على الإفراج الفوري عن أفراد الطاقم والسفينة. كما يتحمل الحوثيون مسؤولية ضمان سلامة أفراد الطاقم حتى إطلاق سراحهم.

وأدعو جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري للقتال وتهدة الحالة والانخراط من دون قيد أو شرط مع المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ في جهوده لبدء المناقشات نحو إنهاء النزاع في اليمن بشكل شامل.

ولا يزال النزاع يؤثر تأثيراً مدمراً على الشعب اليمني، ولا سيما على النساء والأطفال، ويمتد إلى ما هو أبعد بكثير من الخسائر المأساوية في الأرواح البشرية. فقد دفع الملايين إلى براثن الفقر وأدى إلى الجوع والمرض وعطل التعليم وحرّم من الصحة الأساسية وخدمات الصرف الصحي وتسبب في سوء التغذية بين الأطفال اليمنيين. وقد ازدادت الحالة المزرية في البلد تفاقمًا بسبب التدهور الاقتصادي وجائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك، فإن استمرار المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية والتدابير الاقتصادية المحددة على المدى القصير والطويل على النحو المحدد في الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة لليمن أمر ضروري للتغلب على الأزمة الاقتصادية والإنسانية في البلد.

إن التعليق القصير للرحلات الإنسانية من وإلى مطار صنعاء في كانون الأول/ديسمبر أمر يبعث على القلق. فتشغيل هذه الرحلات أمر بالغ الأهمية، لا لحركة عمال الإغاثة وإيصال الإمدادات الإنسانية إلى اليمن فحسب، بل كذلك للإحالات الطبية الطارئة. وندعو أطراف

وفيما يتعلق بالأفعال، فإن هناك حاجة إلى المزيد لإخراج الشعب اليمني من حلقة العنف المفرغة. ولا بد في هذا الصدد من المزيد من الإجراءات الملتزمة من جانب المجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجات السكان المدنيين، بمن فيهم عشرات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون محنة، ولا سيما الأطفال والمشردون.

وتدفع النساء ثمنًا باهظًا بصفة خاصة في الأزمة التي تعصف باليمن. فهن يواجهن الإساءات والعنف وانتهاكات متعددة لحقوقهن. إننا نرى أن الإساءة والعنف ضد المرأة غير مقبولين، وندعو المجتمع الدولي إلى إظهار التضامن مع المرأة اليمنية.

وندين الاستيلاء على سفينة ترفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة في البحر الأحمر وندعو إلى الإفراج الفوري عنها واحترام حرية الملاحة. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء الحالة الراهنة حول الناقلة صافر ونخشى العواقب المحتملة على البيئة.

ونحث المجتمع الدولي على أن يكون أكثر انخراطاً في الاستجابة للتحديات الإنسانية في اليمن، بما في ذلك من خلال التمويل الذي يتناسب مع احتياجات الشعب وضيقة. ونلاحظ أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ قد مولت بنسبة ٥٨ في المائة، أي بعجز قدره ١,٦ مليار دولار.

وفي الختام، نعرب عن تأييدنا للنهج الذي يتبعه المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ وندعو إلى احترام حماية العاملين في المجال الإنساني، بينما نحث الأطراف على إزالة جميع العوائق التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية من أجل الحفاظ على أمل للشعب اليمني. وبطبيعة الحال، فإننا نحیی شجاعة وبسالة جميع المشاركين في العمليات الإنسانية، الذين يخاطرون بحياتهم وفي ظروف صعبة للغاية في كثير من الأحيان.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطتهما المفصلتين. وكذلك أشكر السيدة غلا الأغبري على إحاطتها. كما أرحب بالمثلث الدائم لليمن في جلسة اليوم.

النزاع إلى عدم فرض أية عوائق أو قيود على حركة المعونة الإنسانية وموظفي المساعدة الإنسانية. كما نحثهم على الحفاظ على الطابع المدني لمطار صنعاء والبنية التحتية العمومية الحيوية الأخرى في اليمن.

إننا ندين الهجمات المستمرة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان عدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية أثناء العمليات العسكرية.

ونحيط علماً بالتطورات المحيطة بناقلة النفط صافر، التي تشكل حالتها الراهنة تهديداً بيئياً واقتصادياً وبحرياً وإنسانياً محتملاً. ونأمل في إبرام الاتفاقات والترتيبات المطلوبة في وقت مبكر.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد دعوة الهند إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، تليه عملية سياسية قوية وشاملة للجميع بمشاركة المرأة اليمنية.

وينبغي لهذه العملية أيضاً أن تحترم احتراماً كاملاً وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونعتقد أنه بإظهار الريادة الفعالة من جانب اليمن وأصحاب الصلحة الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة، يمكن تحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة في اليمن. ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة مشاركته مع جميع الأطراف اليمنية وتنسيقه مع بلدان المنطقة للتوصل إلى حل دائم للنزاع.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على معلوماتهم القيمة. ونؤيد تأييداً كاملاً جهود المبعوث الخاص غرونبرغ، ونحن حريصون على أن نرى نتائج ملموسة. لقد دمرت الحرب اليمن لمدة سبع سنوات طويلة، مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وفي الدمار، وما من أحد يمكن أن يتنبأ بنهايتها. وقد عانى المدنيون أكثر من غيرهم، ولا سيما النساء والأطفال. وانهار الاقتصاد، وكما سمعنا من السيد راجاسينغام، فإن الحالة الإنسانية كارثية بكل

بساطة. وهذا الأمر يجب أن يتوقف. إن الطريق إلى السلام في اليمن ليس - ولا يمكن أن يكون - حرباً دموية طال أمدها. فالنزاع لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الألم والمعاناة، التي يتحملها المدنيون في الغالب.

ويساورنا بالغ القلق إزاء حالة النساء والفتيات في اليمن. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعات عن المساواة بين الجنسين، والصحفيات، وممثلات المجتمع المدني الآخريات تهديدات ومخاطر متزايدة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وحتى القتل المستهدف. ويجب عدم التسامح مع ذلك.

وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على تركيزكم بصورة خاصة على المرأة والسلام والأمن في جلسة اليوم، وفقاً لالتزامنا المشترك. وأشكر المبعوث الخاص على إبلائه الاهتمام الواجب لإدماج المرأة ومشاركتها في عمله. ونشجعه على مواصلة القيام بذلك.

إن ما يحتاجه اليمن والشعب اليمني بشدة هو وقف فوري وشامل لإطلاق النار. ولن يؤدي العنف والدمار إلى أي نتيجة. والمجلس لديه السلطة والصلاحيات لكي يكون حازماً وواضحاً في هذا الشأن. وندعو جميع الأطراف إلى إنهاء الأعمال العدائية، وفقاً للقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، والعودة إلى المفاوضات واستئناف محادثات السلام المجدية بمشاركة كاملة ومتساوية وهادئة من النساء والشباب والمجتمع المدني.

وتدعم ألبانيا المبعوث الخاص في مهمته الرامية إلى التواصل مع مختلف أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل إيجاد طريق نحو وضع خارطة طريق هادئة وشاملة للجميع، و"عملية جادة ومستدامة ومنظمة" مثلما وصفها. إن جهوده للتشاور المنتظم والشفاف مع المجتمع المدني، وخاصة الجماعات النسائية، تحظى بتقدير كبير، ونشعر بالارتياح إزاء كلمات السيدة الأغبري اليوم.

وتدين ألبانيا جميع الإجراءات التي تحول دون نهوض المبعوث الخاص بهذه العملية السياسية الحيوية. واحتجاز موظفي الأمم المتحدة أمر غير مقبول، ونطلب الإفراج عنهم فوراً. كما نطالب بالإفراج الفوري عن المواطنين اليمنيين الذين عملوا في سفارة الولايات المتحدة

القوي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر زملائي أعضاء المجلس ومقدمي الإحاطات على إبرازهم اليوم أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تحظى بالأولوية في اليمن.

وتتوسط النساء اليمنيات فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية وتوفير الخدمات وتسوية المنازعات المحلية كل يوم. لقد قدموا مساهمات كبيرة في جهود صنع السلام على المسارين الثاني والثالث. غير أن سبع سنوات من النزاع قللت من الحيز المتاح للمرأة. وفي المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن، يحتل اليمن المرتبة الثالثة إلى الأخيرة فيما يتعلق بإشراك المرأة. وللمرأة الحق في المشاركة في المسائل الأساسية لأمنها ومستقبل اليمن. ونحن نعلم أن عمليات السلام الشاملة التي تشارك المرأة في نتائجها تسفر عن حلول أكثر استدامة. ويجب إدراج أصوات النساء، بكل تنوعها.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، بذل الكثير من الجهد لضمان حوار سياسي شامل في اليمن، ونحن نشيد بتلك الجهود. غير أن ضمان إدماج المرأة بصورة مجدية، بما في ذلك الشابات، في جميع جوانب السلام والأمن يجب أن يكون أولوية مستمرة. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشكر السيدة الأغبري بإخلاص على أفكارها وتوصياتها القيمة اليوم. وأود أن أسلط الضوء على أربع توصيات.

أولا، نشجع حكومة اليمن على تفعيل استراتيجيتها بشأن المرأة والسلام والأمن وإشراك المرأة بصورة مجدية في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية.

ثانيا، كما أبرزت السيدة الأغبري، لا تزال المنظمات النسائية الشعبية أساسية لبناء السلام في اليمن، ومع ذلك فإن تمويل عملها نادر. ونشجع المجتمع الدولي على تقديم دعم أكثر مرونة.

ثالثا، ندعو إلى المساءلة لإنهاء دورة الإفلات من العقاب واتخاذ خطوات فورية لضمان سلامة المرأة في التعبير عن رأيها وتقديم مساهمتها.

رابعا، نريد أن نشجع المبعوث الخاص على البحث عن فرص جديدة للمشاركة المباشرة للنساء اليمنيات من جميع الخلفيات السياسية،

في صنعاء. وندين جميع القيود المفروضة على العاملين في المجال الإنساني والعوائق التي تحول دون إيصال المعونة الإنسانية.

وندين بشدة الهجمات عبر الحدود على البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية، التي زادت، كما أبرز المبعوث الخاص، ونطالب بمراجعة القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تحتجز ميليشيات الحوثي بشكل غير قانوني سفينة شحن مدنية ترفع العلم الإماراتي، تم اعتراضها أثناء وجودها في المياه الدولية، وهو عمل من أعمال القرصنة وانتهاك تام للقانون الدولي وحرية الملاحة. وندعو إلى الإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها.

وتؤيد ألبانيا جميع الجهود التي تؤدي إلى المصالحة الوطنية وإعادة التوحيد والتعمير. ونعتقد أنه لكي يسود السلام وبدوم، يجب أن يجسد إرادة وتطلعات جميع أبناء الشعب اليمني. والسلام يتطلب بيئة ومؤسسات ديمقراطية تدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل.

وأخيرا، تحت ألبانيا جميع الأطراف على دعم عملية سياسية تؤدي إلى الأعمال الكامل لجميع الحقوق لجميع أبناء الشعب اليمني، دون اعتبار للدين أو الجنس أو الأصل العرقي. نأمل أن نهيئ قريبا الظروف اللازمة لكي يبدأ الجميع في اليمن التفكير في الحياة، بدلا من الاستمرار في شجب الكارثة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للنرويج.

أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطتهما.

وقد خصصت، بصفتي رئيسة، جلسة اليوم للتركيز على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولجذب الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام في إطار التزامنا

ومن جميع مناطق اليمن، بما في ذلك النساء من القاعدة الشعبية. كما نؤكد على أهمية استمرار المبعوث الخاص في بذل الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام.

وإذ ننقل الآن إلى الأحداث الأخيرة، نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري الأخير من جانب جميع الأطراف ونقدر ما قدمه السيد غرونديغ من معلومات مستكملة عن الحالة. ولا نزال نشعر بالجزع إزاء استمرار الهجمات عبر الحدود. والسبيل الوحيد للمضي قدماً بغية إنهاء دائرة العنف هو خفض تصعيد الأنشطة العسكرية ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والسعي إلى حل سياسي. ونذكر الأطراف بالتزاماتها باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية أرواح المدنيين والبنية التحتية.

كما نؤكد على أهمية الملاحة الحرة والأمن في البحر، ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في حث الأطراف على ضمان الاستخدام الآمن لمطار صنعاء للرحلات الإنسانية. ومن دواعي القلق الشديد أن الشركاء في المجال الإنساني في اليمن اضطروا إلى خفض البرامج الإنسانية الحيوية نتيجة لعدم كفاية التمويل. وهذا يعني أن الحصص الغذائية اليومية لـ ٨ ملايين يمني يتم تخفيضها الآن، في وقت يموت فيه طفل يمني كل ١٠ دقائق لأسباب يمكن تفاديها. والتقاوس عن العمل في مواجهة هذا النوع من المعاناة أمر غير مفهوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحو لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، مع خالص تمنياتي لكم بالتوفيق في مهامكم. وأرحب بالدول الأعضاء الجدد في المجلس، وأعرب عن تمنياتنا لهم بالتوفيق في كافة جهودهم للإسهام مع بقية أعضاء المجلس في إحلال السلام والأمن في العالم، وحل النزاعات

ونؤكد على أهمية الدور الفعال للمرأة اليمنية والشباب في بناء حاضر ومستقبل اليمن وتحقيق السلام. ونشير في هذا الصدد أيضاً إلى أن الحكومة اليمنية لم تُغَيَّب المرأة اليمنية في كل مشاورات السلام التي قادتتها الأمم المتحدة، وكانت المرأة حاضرة وعضوا دائماً في الوفد الحكومي. وإن الميليشيات الحوثية هي من غيب وتجاهل دور المرأة اليمنية ومشاركتها في أي مشاورات سياسية.

نشكر الدعم المقدم من النرويج للحكومة اليمنية في تنفيذ خطة العمل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في اليمن.

تدخل الحرب في بلاد اليمن السنة الثامنة في ظل غياب أي أفق أو بوادر مشجعة لإنهاء هذا الصراع بسبب تعنت وصلف الميليشيات الحوثية المسلحة. هذه الحرب التي فاقت من الوضع الاقتصادي في اليمن وأنتجت أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وتراجعت آفاق النمو الاقتصادي، مما خلق أعباء كبيرة أثقلت كاهل الحكومة اليمنية واليمنيين. وبرغم كل التحديات، تبذل الحكومة جهوداً مضاعفة على مختلف المستويات لاستعادة مؤسسات الدولة وتفعيل دورها. وقد اتخذت سلسلة من الإجراءات لتنفيذ عدد من الإصلاحات ودعم الاقتصاد الوطني وتصحيح مسار الأداء في الجوانب المالية والنقدية، بما في ذلك تعيين القيادة الجديدة للبنك المركزي، والأثر الملحوظ لذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط سعر العملة الوطنية.

كما أن توفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن أمر في غاية الأهمية لدعم جهود الإغاثة التي يعتمد عليها الملايين من المحتاجين. وندعو مجدداً كل الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية المانحة إلى مساعدة ودعم الحكومة اليمنية في تنفيذ برامجها وخططها والوقوف إلى جانبها لتجاوز المصاعب الاقتصادية والتحديات الصعبة الراهنة، وتعزيز برامج التنمية المستدامة، وتهيئة بيئة مساعدة لتحقيق السلام المستدام في اليمن.

الإنسانية في ظل صمت مريب للمجتمع الدولي، وعجز المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عن تقديم الدعم والمساعدة اللازمة والقيام بواجباتها تجاه حماية المدنيين واتخاذ تدابير من شأنها إدانة ووقف هذه الانتهاكات والجرائم بحق الإنسانية. وما تمسك الميليشيات الحوثية بقرار الحرب والاستهداف المتكرر للمدنيين والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة إلا إثبات بأنها لا تمتلك القرار لتكون جزءا من الحل السياسي وبناء السلام، ومؤشر على أنها، ومن خلفها النظام الإيراني، غير جادة في الانخراط في العملية السياسية والحوار، ولم يكن السلام خيارا لها. وليس لهذه الميليشيات من هدف سوى تنفيذ أجندة وإملاءات الحرس الثوري الإيراني وخبراء حزب الله اللبناني.

إن تعنت الميليشيات الحوثية ما كان ليستمر لولا الدعم والتوجيه الإيراني ليتدأى في قتل اليمنيين لخدمة أجندته التوسعية في المنطقة. لقد أثبتت فرق التحقيق المستقلة والأدلة الدامغة استخدام الميليشيات الحوثية للمنشآت المدنية، بما في ذلك مطار صنعاء، للأغراض العسكرية وتخزين الأسلحة وإطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة، بالإضافة إلى تهريب الأسلحة، وآخرها اعتراض سفينتين تحملان أسلحة متجهة من إيران إلى الحوثيين، كل ذلك يثبت انتهاك النظام الإيراني لقرارات هذا المجلس الموقر، وبالتحديد الفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، المتصلة بحظر توريد الأسلحة المستهدف للحوثيين، وبالتالي فإن تعبير المجتمع الدولي عن رغبته في إنهاء هذا الصراع في اليمن لا بد أن يترجم بممارسة المزيد من الضغط على الميليشيات الحوثية للجلوس إلى طاولة المفاوضات ووقف التدخلات والانتهاكات الإيرانية السافرة في اليمن.

لقد عملت الميليشيات الحوثية خلال السنوات الثلاث التالية منذ توقيع اتفاق ستوكهولم على تقويض هذا الاتفاق وعرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة ومنعها من تنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، مما أدى إلى تعطيل هذا الاتفاق. وقد استمرت الميليشيات الحوثية في خروقاتها لوقف إطلاق النار في الحديدة، واستغلت الاتفاق للاستيلاء على المدينة وموانئها وحشد قواتها وتركيز

وأجدها فرصة لإعادة التأكيد على التزام الحكومة اليمنية بتسهيل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية والعاملين في المجال الإغاثي والإنساني في اليمن، وتعزيز مستوى التنسيق والشراكة وإزالة كل العراقيل للوصول إلى هدفنا المشترك في تخفيف المعاناة الإنسانية.

إن الأولوية اليوم يجب أن تكون لإنهاء هذه الحرب والضغط على الميليشيات الحوثية لقبول خيار السلام والتخلي عن العنف والدمار بهدف تحقيق السلام الذي تسعى إليه الحكومة اليمنية وكل اليمنيين ويرفع المعاناة الإنسانية ويجعل من اليمن بلدا آمنا مستقرا يحظى بالعدالة والمساواة والازدهار والتنمية بعد معاناة كبيرة من المآسي والآلام التي خلفتها هذه الحرب الظالمة بحق شعبنا اليمني ومقدراته.

وبالرغم من كل مبادرات السلام المطروحة على الطاولة، إلا أن الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران ما زالت مستمرة في إضاعة كل فرص السلام. لكننا، مع ذلك، نأمل أن تحقيق السلام ما زال ممكنا ونتطلع إلى أن يكون عام ٢٠٢٢ عام السلام في اليمن، حيث كانت الحكومة اليمنية، وستظل، بتوجيهات من فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، حريصة على الحل السياسي وإنجاح الجهود الأممية والإقليمية وتقديم كل الدعم والانخراط بإيجابية مع جهود السيد هانز غروندبرغ، الهادفة إلى إحلال السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إن الهجوم الوحشي المتواصل للميليشيات الحوثية على مأرب، التي تمثل الملاذ الأخير لملايين النازحين وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على السكان المدنيين والنازحين ومضاعفة سوء الحالة الإنسانية المتردية، وفرض المزيد من عمليات النزوح، بما في ذلك نزوح ٢٦ ٠٠٠ أسرة مكونة من ١٥٧ ٠٠٠ شخص، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال خلال الشهر الماضي، دليل قاطع على أن الميليشيات الحوثية لم تتوقف عن هوية القتل والتدمير ومقاومة الأزمة

وقد عقد هذا المجلس أكثر من جلسة حول هذا الموضوع وأصدر أكثر من بيان حول هذا الجانب، وحمل الحوثيين مسؤولية انفجار هذه الناقلة وعرقلة الفريق الفني للأمم المتحدة من الوصول إلى الخزان للتقييم والإصلاح.

نحن أمام كارثة وشيكة اليوم، وعلى هذا المجلس الموقر اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لوقف التعنت الحوثي والبدء باتخاذ خطوات وإجراءات هامة لتقييم وضع الناقلة لتجنب تسرب النفط منها أو انفجارها قبل فوات الأوان وحدث هذه الكارثة البيئية والاقتصادية والإنسانية الوشيكة.

ختاماً، تقدر الحكومة اليمنية جهود آلية كوفاكس لتقديم الدعم واللقاحات اللازمة للحماية من جائحة كوفيد - ١٩ ومنع انتشارها، إلا أنه، وبالرغم من سخاء الداعمين الدوليين، لا تزال كميات اللقاحات المتوفرة محدودة ولم يتلق جزء كبير من الشعب اليمني جرعة الأولى من اللقاح. ونهيب بالأمم المتحدة والشركاء الداعمين تقديم المزيد من اللقاحات الضرورية، ليس لحماية اليمنيين فحسب، بل لوقف انتشار الجائحة حول العالم، حيث لن يكون أحد في مأمن ما لم نكن نحن جميعنا في أمان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

عدوانها على محافظات أخرى، ومنها مأرب، وحولت مدينة الحديدة وموانئها إلى مناطق عسكرية ومركز لتهدية وتجميع وتخزين الأسلحة، ومنها الصواريخ الباليستية الإيرانية الصنع والطائرات المسييرة والزوارق المفخخة، وزراعة الألغام البحرية ونهب إيرادات المشتقات النفطية وسرقة المساعدات الإنسانية.

لقد حذرنا مراراً أمام هذا المجلس الموقر من الخطر الذي تشكله الميليشيات الحوثية على سلامة الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وقد شكل ارتكاب أعمال القرصنة من قبل هذه الميليشيات، وآخرها اختطاف سفينة الشحن المدنية "روابي" التي تحمل علم الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، تطوراً خطيراً ودليلاً على ما ذهبنا إليه من تحذيرات، حيث يمثل هذا العمل تهديداً لحركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية وانتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي والقوانين الدولية المتصلة بقانون البحار.

ونطالب الميليشيات الحوثية بالإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها ومحتوياتها دون قيد أو شرط. كما ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ مواقف حاسمة تجاه هذه الممارسات العدائية والإرهابية لتلك الميليشيات التي تقدم كل يوم أدلة ساطعة على سلوكها العدواني لزراعة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وتهديد الأمن الإقليمي وحركة الاقتصاد العالمي وممرات التجارة الدولية.

مرة أخرى، نشير إلى وضع الناقلة SFO SAFER، التي تعد قنبلة موقوتة وخطراً يهدد بيئة البحر الأحمر والملاحة الدولية ويحرم ملايين السكان في اليمن ودول المنطقة من سبل العيش والصيد.